انطلاق أعمال اللقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة

د.يحيى المتوكل: الملتقى يعد فرصة للوقوف بمسؤولية لتشخيص ومعالجة الآثار السلبية المترتبة في الارتفاعات العالمية في السوق المحلية

الإعلان قريبا عن إنشاء مجلس أعلى مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص برئاسة رئيس مجلس الوزراء

صنعاء / سبأ :

انطلقت أمس بصنعاء أعمال اللقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة لعام 2007 تحت شعار " من أجل تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استقرار الأسواق وتحقيق التنمية الصناعية" برعاية رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور.

وأكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) إن انعقاد هذا الملتقى في ظل عدد من التحديات التي تواجهها البلاد والمواطن من ارتفاع في أسعار السلع الغذائية الأساسية كانعكاس للارتفاع العالمي، يعد فرصة للوقوف بمسؤولية لتشخيص هذه الأوضاع وبحث المعالجات والسبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية المترتبة على هذه الارتفاعات العالمية في السوق المحلية.. وقال "اتخذت الحكومة في هذا الصدد وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية عدة تدابير إيجابية للحد من التصاعد المستمر للأسعار، ومنع الاحتكار والتدخل الحكومي السريع عبر المؤسسة الاقتصادية اليمنية بتوفير مادتي القمح والدقيق للمواطن بأقل الأسعار الممكنة، وكذا التفاهم مع مستوردي هذه السلع لضمان توفير السلع في الأسواق بكميات كافية وتوفير مخزون استراتيجي يغطي حاجة البلاد لفترة لا تقل عن سنة والسيطرة على الأسعار بحيث تتوفر السلعة بأقل سعر ممكن".

التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وذات المدخلات المحلية والاهتمام بالصناعات الصغيرة والأصغر

وأوضح الوزير المتوكل إن الوزارة عملت على أنشاء غرفة عمليات مركزية لمتابعة الوضع التمويني و السعري والرقابي في جميع أنحاء الجمهورية عبر غرف عمليات تابعة لها في أمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية لضمان المتابعة اليومية لتوفير المواد الغذائية وضبط أي مخالفة تموينية من اي نوع و اتخاذ الإجراءات القانونية ضدها، خاصة بعد صدور قانون التجارة الداخلية رقم (5) لعام 2007 م الذي ينظم هذه العملية..لافتا إلى أن إنشاء جهاز فني لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في ديوان الوزارة سيؤدي دورا هاما في خدمة النشاط التجاري وبالدرجة الأولى خدمة المواطن الذي هو هدف التنمية وغايتها الأساسية .

وأشار الى ان الحكومة عملت على تحسين البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات في القطاعات الواعدة، خاصة في القطاع الصناعي، لما له من دور في تدعيم الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المرجو..وقال" نحن حريصون على جذب الرساميل الوطنية والعربية والاجنبية للاستثمار في هذا القطاع وتقديم كافة التسهيلات والمزايا اللازمة لهذه الاستثمارات، وحل أية معوقات أو اشكاليات تعترضها، ونتطلع من خلال إنشاء المناطق الصناعية في عدد من المحافظات وتزويدها بالبنية التحتية والخدمات اللازمة تدفق مزيد من الاستثمارات في الصناعات التحويلية والإستخراجية لاستغلال الطاقات الصناعية المتاحة والمواد الخام المتوفرة".

وجدد وزير الصناعة والتجارة التأكيد على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص انطلاقا من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع..مبينا إن اختيار تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لضمان استقرار الأسواق وتحقيق التنمية الصناعية كشعار لهذا اللقاء يعكس مدى إيمان الحكومة والوزارة بأهمية الشراكة في هذا الجانب وبناء شراكة تنموية مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وتطرق الدكتور المتوكل إلى جملة الإجراءات الحكومية الهادفة لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ، في ضوء مقتضيات وظروف البيئة الداخلية ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي..موضحا انه سيتم الإعلان قريبا عن إنشاء مجلس أعلى مشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية الوزارات ذات العلاقة المباشرة بالنشاط الاقتصادي والتجاري، وعدد من ممثلي شركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وقال "هذا المجلس الذي يعد الأول من نوعه سيتولى دراسة الاستراتيجيات والسياسات التي تقترحها الحكومة، وكذلك التقارير والمقترحات التي يقدمها القطاع الخاص، إضافة إلى مراجعة الإستراتيجية التصنيعية في ضوء المتغيرات الاقتصادية، وتبني سياسات وإجراءات متوافقة مع التوجهات العامة ذات تأثير ايجابي على القدرات التنافسية للمنتج المحلي".

وأعرب وزير الصناعة والتجارة عن تطلعه للخروج من هذا اللقاء التشاوري بآليات عملية لتسريع عملية التصنيع وتوسيع القاعدة الصناعية الوطنية تنفيذا لرؤى وخطط الوزارة بهذا الخصوص، ورفع إنتاجية الصناعات التحويلية من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والميز النسبية المتاحة، وتطبيق مفاهيم الجودة والتميز لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية، و التركيز على الصناعات كثيفة العمالة وذات المدخلات المحلية والاهتمام بالصناعات الصغيرة والأصغر، بما في ذلك التقليدية والحرفية، وذلك بالتعاون والشراكة مع القطاع الخاص..مشيرا إلى إن استكمال الوزارة لمشروع إعادة هيكلتها سيعمل على تطوير مهامها ومراجعة البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للقطاع بما يكفل تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وتطوير آليات السوق، وتنفيذ المهام الموكلة إليها بكفاءة وفاعلية انسجاما مع مقتضيات وتطورات الظروف.

ولفت الوزير المتوكل إلى مساعي الوزارة لتطوير أنشطتها من خلال إعداد استراتيجيات وخطط عمل على المدى القصير والمتوسط والطويل، بما يمكنها من تعزيز الدور التنموي والتجاري للصناعات الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، وضبط الأسواق وتوفير المعلومات عنها، إضافة إلى بناء قاعدة معلومات دقيقة ومتطورة عن قطاع الصناعة.

من جانبه أوضح عضو اللجنة التحضيرية للقاء التشاوري الثالث لوزارة الصناعة والتجارة الأستاذ زيد عبد الوهاب المؤيد إن اللقاء سيناقش على مدى يومين عدداً من أوراق العمل المقدمة من الوزارة والقطاع الخاص والأكاديميين والمختصين..منوها بان اللقاء يهدف إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، و تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لوزارة الصناعة والتجارة على الوضع التمويني و الأسعار، إضافة إلى تطوير أنشطة وآليات عمل قطاعي الصناعة والتجارة لتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، وتشخيص الصعوبات التي تواجه النشاط الصناعي والتجاري وإطلاق الأنشطة الصناعية .

وأشار المؤيد إلى انه تم توزيع فعاليات الملتقى على خمس جلسات صباحية ومسائية تناقش ستة محاور أساسية..

وقال " المحور الأول خصص للتجارة الداخلية، ويتناول ثمانية أوراق عمل هي التجارة الداخلية وآفاق تطويرها ، والأوضاع التموينية والأسعار ، والمنافسة ومنع الاحتكار، والشركات التجارية ومساهمتها في التنمية، إضافة إلى واقع شركات التأمين وآفاق تطورها والملامح الأساسية لسوق التأمين في اليمن ، والوكالات التجارية وفروع البيوت الأجنبية، وأهمية ودور مهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات في النشاط التجاري، أما المحور الثاني فيتناول التجارة الخارجية من خلال خمس أوراق عمل هي التجارة الخارجية وأفاق تطويرها واليمن ومنظمة التجارة العالمية، و منظمة التجارة العالمية فرص وتحديات، وكذا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية".

وأضاف عضو اللجنة التحضيرية " الصناعة اليمنية ستكون المحور الثالث للملتقى وسيعرض في هذا المحور أربعة أوراق عمل عن واقع الصناعة وآفاق المستقبل ، و الصناعة اليمنية : رؤية للنهوض، ونشاط المواصفات والمقاييس في اليمن والقطاع الصناعي تشخيص المعوقات واقتراح المعالجات، فيما يركز المحور الرابع على الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال ثلاثة أوراق هي الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، و أراء ومقترحات وتصورات غرفة تجارة عدن، و أسس واتجاهات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص".. ولفت إلى إن المحور الخامس سيختص بمناقشة دور ومهام وزارة الصناعة والتجارة من خلال خمس أوراق عمل عن إعادة هيكلة الوزارة، و أهداف الوزارة في أتمتة المعاملات التجارية ورفع الكفاءة، وكذا مركز

الدراسات والبحوث الصناعية الواقع والطموح ، وورقتي عمل عن الصعوبات والمعوقات في مكاتب الوزارة ومقترحات الحلول، فيما سيكون المحور السادس والأخير خاص بالتوصيات والمقترحات، ويستعرض مستوى تنفيذ توصيات اللقاء الموسع الثاني 2006م ، وإعداد توصيات اللقاء التشاوري الثالث 2007 م.

وأكد المؤيد إن اللجنة التحضيرية للملتقى استكملت كافة الترتيبات والتجهيزات الخاصة لعقد اللقاء، وبما من شأنه ضمان تحقيق النجاح المرجو منه والأهداف التي عقد من اجلها..منوها بأهمية المحاور وأوراق العمل التي سيتم مناقشتها في هذا اللقاء والكفيلة بوضع الحلول والمعالجات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقوية القدرة التنافسية للصناعات الوطنية عن طريق تحسين المواصفات وجودة المنتجات المحلية وتطبيق المواصفات والمقاييس المعتمدة (اليمنية – الخليجية – العالمية) ، وكذا تعزيز أواصر الشراكة مع القطاع الخاص وإزالة العقبات التي تواجه المستثمرين.

الوزارة عملت على إنشاء غرفة عمليات مركزية لمتابعة الوضع التمويني والسعري والرقابي عبر غرف عمليات تابعة لها في جميع أنحاء الجمهورية

أنشاء جهاز فني لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في ديوان الوزارة سيؤدي دوراً هاماً في خدمة النشاط التجاري وبالدرجة الأولى خدمة المواطن

إن الحكومة عملت على تحسين البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات في القطاعات الواعدة خاصة في القطاع الصناعي

التأكيد على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص انطلاقا من المسؤوليات والالتزامات الوطنية لكل طرف تجاه الوطن والمجتمع

تجارة المياه .. وتهديد التنمية العربية

القاهرة/أكتوبر/ وكالة الصحافة العربية

تصاعدت في الأونة الأخيرة وتواصلت دعوات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، وهو ما أفسح المجال لظهور كثير من معوقات التنمية في المنطقة وتوجهه السياسات لعلاج أنواع القصور المختلفة، والمؤثرة في مكونات التنمية العربية، وأورد التقرير الأخير للأمم المتحدة حول التنمية البشرية في العالم العربي أن المياه تمثل أهم معوقات التنمية في العالم العربي مع إدراج معظم الدول العربية تحت خط الفقر المائي، وهو ما يمثل تحدي كبير من تحديات التنمية من أجل توفير المياه والاهتمام بالموارد المائية كمكون أساسي من مكونات التنمية العربية، وهو ما يتطلب إتخاذ العديد من السياسات وتنمية المشروعات المائية لمواجهة هذه التحديات ، خاصة في ظل التطورات العالمية وتطبيقات العولمة، التي تفرض منافسة شرسة وتؤدي إلي تهميش الكيانات الاقتصادية الضعيفة.

وأكدت إحصائيات عربية أن ضعف الموارد المائية العربية يؤثر في تحقيق الفجوة الغذائية العربية، والتي تقدر بنحو 17 مليار دولار، وهو ما يؤثر علي موازين المدفوعات العربية نتيجة ارتفاع واردات الغذاء التي تصل إلي 30 مليار دولار رغم وجود كل مقومات الزراعة والأراضي الخصبة في المنطقة العربية، إلا أن قضية المياه تمثل معوقاً كبيراً، كما تتأثر الدول العربية بطبيعة الموارد المائية والتي تأتي من منابعها من خارج المنطقة العربية، مما يخلق واقعًا آخر يتمثل في التهديدات المستمرة للمياه المتدفقة من أحواض الأنهار إلى الدول العربية.

ويؤكد د. محمود أبو زيد رئيس المجلس العربي للمياه ووزير الري والموارد المائية المصري أن مشكلة المياه لا تتمثل في حالة الندرة علي كوكب الأرض، إلا أنها تمثل عدم العدالة في توزيع هذه المياه، وخاصة مع ظهور ما يسمي بتسعير أو تجارة المياه، والذي يهدد التنمية في العالم العربي، فالمياه النقية ومستلزماتها أصبحت تجارة تتجاوز أرباحها أي سلعة أخرى غير بترولية، بل أن البعض يري أن برميل المياه اقترب سعره من برميل النفط، وهو ما يؤثر علي كافة الدول النامية وليس المنطقة العربية فقط، مع ارتفاع تكاليف توصيل المياه، وهو ما يؤدي في النهاية إلي وقوع الدول العربية تحت خط الفقر المائي، بل أن هناك فجوة كبرى في الموارد المائية علي المستوي الإجمالي في الوطن العربي، حيث يوجد فارق بين الدول العربية في الموارد والاحتياجات، حيث أن العديد من الدول العربية خاصة الخليجية تقع تحت خط العجز المائي بسبب الندرة في الموارد، بينما توجد دول عربية تشرف علي أنهار ولديها فائض في موارد المياه، ولكن ترتبط الاحتياجات المتزايدة للمياه إلى افتقار الدول العربية إلي مشروعات المياه، والتي تتواءم مع الزيادة السكانية وزيادة إحتياجات الزراعة، حيث أن 85% من المياه العربية تذهب إلي الاحتياجات الزراعية المتزايدة، وهو ما يخلق عجز مائي متزايد، وفجوة سالبة للمياه في كافة الدول العربية، وإن تفاوت نسبها من دولة إلي دولة عربية كبري، ولكن من المتوقع أن يهبط نصيب الفرد العربي من المياه إلي 887 متر مكعب في السنة مقابل 1637 متر مكعب عام 2000.

مكانة ضئيلة

ويقول د. أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنه علي الرغم من جهود التنمية للعديد من الدول العربية، إلا أن معدل إنجازاتها لازال أقل من نظيره في مناطق كثيرة من العالم، حيث أن العالم يسير بسرعة كبيرة نتيجة لانجازات العلم وثورة الاتصالات والعولمة، وهو ما أدي إلي احتلال الاقتصاد العربي لمكانة ضئيلة في الاقتصاد العالمي، ونجد أن التنمية في العالم العربي لازالت تواجه العديد من التحديات الحقيقية في البطالة التي تتزايد معدلاتها باستمرار وتصل إلى 20 مليون عاطل، وتعتمد الدول العربية علي استيراد التكنولوجيا، حيث إنه لا زال الإنفاق علي البحث العلمي ضعيف جدًا ويمثل 0.4% من الإنفاق عليه علي مستوي العالم، كما أن هناك فجوة رقمية هائلة، حيث أن الذين يقومون باستخدام الإنترنت في الدول العربية يبلغ عددهم 1.6% فقط من السكان مقابل 10% علي مستوى العالم.

ويضيف :إن المياه تحتل مكانة كبيرة في عملية التنمية داخل القطر العربي، حيث أنها من أكثر الموارد الاقتصادية ندرة في الوطن العربي، حيث تقدر كمية المياه في الوطن العربي بنحو 254 مليار متر مكعب تمثل فقط 48.% من المياه المتاحة علي مستوى العالم، في حين يشكل الوطن العربي 10% من مساحة العالم و5% من سكانه، ويقدر نصيب الفرد العربي من المياه الآن بنحو 876 متراً مكعباً أي حوالي 10% فقط من نصيب الفرد علي مستوي العالم، ويستخدم الوطن العربي حوالي 71% من المياه المتاحة في حين أن هذه النسبة 6.3% علي مستوى العالم، وتمثل الزراعة الاستخدام الأكبر من المياه في الدول العربية، حيث تبلغ نسبتها حوالي 86% من حجم المياه تقريبًا.

ويشير إلى أن عدد الدول العربية دون حد الفقر المائي في زيادة مستمرة، فقد كان عددها ثلاث دول في عام 1955 وهي البحرين والأردن والكويت، ازدادت إلى 11 دولة عام 1990 لتشمل الجزائر وفلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال وتونس والإمارات واليمن، كما أن هناك سبع دول إضافية تكون تحت خط الفقر المائي بحلول عام 2025، ولا شك أن ندرة المياه في المنطقة العربية تخلق الكثير من التوترات وعدم الاستقرار، كما هو حادث بين تركيا وسوريا والعراق بالنسبة لنهري دجلة والفرات، والأردن وسوريا وإسرائيل وفلسطين بالنسبة لنهر الأردن وغيرها بما في ذلك المياه الجوفية، وهذه التوترات يجب حلها عن طريق المفاوضات وبروح من التعاون، وذلك من أجل تحقيق التنمية في العالم العربي، والقضاء علي مشكلات الفقر المائي في العالم العربي.

ويقول د. سمير رضوان رئيس منتدى البحوث الاقتصادية العربية: إن المنطقة العربية في حاجة إلى مشروع تنموي شامل لإعادة بنائها الاقتصادي بما يحقق نهضتها وتنميتها المستدامة، وأيضًا حاجة الدول العربية إلي التكامل الاقتصادي فيما بينها لتحقيق تكتل يحقق لها مزايا الإنتاج الكبير ويرفع من تنافسيتها في الاقتصاد العالمي، وهذا لا ينفي أهمية المياه وقدرتها كأحد عناصر الإنتاج الحيوية، وهو ما يعني ضرورة النظر إليها في إطار خطة تنموية متكاملة، وأيضًا إتباع القواعد العملية وتوفير قاعدة من المعلومات عن المياه المتاحة في المنطقة العربية واستخداماتها ومصادرها والاستراتيجيات القطرية لسياسات الموارد المائية.

ويضيف : إن العالم العربي يستهلك أغلب موارده المائية في الزراعة، ولذلك يجب الاهتمام برفع كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وأيضًا الاهتمام بجودة المياه ووضع سياسات ومعايير للحد من تلوثها والبحث عن تكنولوجيات متقدمة لتنقيتها من التلوث، وتفعيل آليات عمل المجلس العربي للمياه والذي من أهدافه التنسيق بين الدول العربية وتبادل الخبرات والمعرفة والمعلومات ووضع استراتيجيات مشتركة للمياه في المنطقة العربية، وأيضًا ضرورة تمويل بعض البحوث الهامة وتنفيذ توصيات المنتدي العالمي للمياه فيما يتعلق بحق الفرد في العالم العربي في الحصول علي مياه نظيفة ومتوافرة علي الدوام.

فجوة سالبة

ويرى د. حمدي عبد العظيم الخبير الاقتصادي أنه لا توجد فجوة سالبة للموارد المائية علي المستوي العام للوطن العربي، حيث يوجد فائض كفرق بين الموارد والاحتياجات يبلغ 103.18 مليار متر مكعب عام 1990، ثم انخفض إلي 84.26 مليار متر مكعب عام 2000، ويتوقع أن تظهر الفجوة السالبة عام 2025 وتقدر بنحو 2.29 مليار متر مكعب في السنة، وتتركز .. فجوة المياه حاليًا في كل من العراق وليبيا وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة والأردن، أما في عام 2025 فإن عجز المياه يتركز في مصر والسودان والعراق وليبيا والإمارات والسعودية وسلطنة عمان والأردن والبحرين.

ويؤكد أن هذا العجز في الموارد المائية يرجع إلي زيادة الاحتياجات بمعدل يفوق معدل زيادة الموارد المائية المتاحة، وتشير الدراسات إلي أن هناك 16 دولة عربية تقع تحت خط الفقر المائي منذ عام 2000 حيث انخفض نصيب الفرد فيها من المياه بنسبة 30%، وهو ما يشير إلي اتجاه عدد الدول العربية في المستقبل الذي يمكن أن تقع تحت خط الفقر المائي، وتواجه المياه العربية في بعض الدول مخاطر العمليات العسكرية التدميرية للسدود والمنشآت المائية مثلما حدث في العراق عندما حدث تدمير معظم منشآته المائية نتيجة القصف الجوي من جانب الولايات المتحدة، ولا تقتصر الأهمية الاستراتيجية للأمن المائي في الوطن العربي علي العجز المائي بالنسبة للاحتياجات، وإنما تمتد أيضًا إلى وجود بعض المطامع الأجنبية في الموارد المالية الحالية من جانب بعض الدول الأجنبية القريبة من الدول العربية مثل إسرائيل التي طالبت في اجتماع فينسيا عام 1992 بمد أنبوب من المياه من تركيا إلي صحراء النقب عبر الأراضي السورية، بالإضافة إلي بناء سد علي نهر اليرموك، وشق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت لانتاج الكهرباء لإسرائيل، فضلاً عن استيلائها على مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة.

د. محمود أبو زيد: سعر برميل المياه اقترب من برميل النفط

المياه أكثر الموارد الاقتصادية ندرة في العالم العربي